

تصميم استراتيجيات التنمية العمرانية: دراسة اليمن كحالة تطبيقية

د. خليل ناشر

قسم العمارة- كلية الهندسة- جامعة صنعاء- الجمهورية اليمنية

الملخص

إن التحول في وثيرة التحضر التي تشهدها الجمهورية حاليا نتيجة اندماج مناطق الدولتين في دولة واحدة واكتشاف النفط واتجاه الهجرة إلى بعض مراكز الاستقطاب الحضري نتج عنه تحول عمراي كبير وغير متوازن، وكان غياب استراتيجية واضحة طويلة المدى لتوجيه التنمية العمرانية اثر في تكديس الاستثمارات في المدن الكبرى وظهور مدينة واحدة مسيطرة، وكان ذلك تحديا للتنمية العمرانية خاصة وأن الجمهورية اليمنية حاليا تتسم بكبر المساحة وانخفاض مستويات الكثافة السكانية في بعض مناطقها مع وجود تفاوتات في التنمية العمرانية واختلال في التوزيع المكاني للتجمعات في الدولة الموحدة.

وظهرت الحاجة إلى صياغة استراتيجية ملائمة للدولة اليمنية تستهدف تحقيق التكامل بين أجزاء الحيز العمراني المكاني للدولة وخاصة بين أقاليم الساحل ذو الامكانات المتعظمة والمساحات الشاسعة وأقاليم الداخل ذو الكثافات السكانية العالية والموارد المحدودة، وكذا تخفيف حدة الفوارق والتفاوتات الإقليمية في مستويات التنمية العمرانية بين مناطق الدولة المختلفة، وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية بين المواطنين والمناطق المختلفة، وجذب السكان من مناطق ومدن أقاليم المرتفعات إلى مراكز حضرية جديدة ذات مقومات تنموية واستثمارية متعظمة. اتبع البحث المنهج الاستنباطي التحليلي من خلال دراسة الجانب النظري للاستراتيجيات المماثلة وتحليل وضع التوزيعات المكاني والسكانية الراهنة في الأقاليم المختلفة، ثم استنباط الحلول، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كخلاصة لصياغة استراتيجية ملائمة للتنمية العمرانية للدولة.

١ المقدمة

إن حدوث التحول العمراني الكبير غير المتوازن في اليمن الموحد إنما كان ناتجا عن مجموعة من التحولات المصاحبة للوحدة الاندماجية عام ١٩٩٠ من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

إلا أن غياب استراتيجية واضحة طويلة المدى لتوجيه التنمية العمرانية أدى إلى تكديس الاستثمارات في المدن الكبرى وظهور مدينة واحدة مسيطرة لا شك أن ذلك يمثل تحديا للتنمية العمرانية خاصة وأن الجمهورية اليمنية حاليا تتسم بكبر المساحة وانخفاض مستويات الكثافة السكانية في بعض مناطقها مع وجود تفاوتات في التنمية العمرانية واختلال في التوزيع المكاني للتجمعات في الدولة الموحدة.

وظهرت الحاجة إلى صياغة إستراتيجية ملائمة للدولة اليمنية لغرض تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الدولة المختلفة من خلال دراسة الوضع العمراني القائم ومناطق الاستيطان المكاني ومناطق تركيز الاستثمارات في البلاد وتحديد أقطاب و مراكز النمو النشطة وكذا محاور التنمية العمرانية لغرض الخروج بتصوير أولى عن إمكانية تصميم هذه الاستراتيجية.

٢ أهداف الإستراتيجية العمرانية

إن صياغة إستراتيجية عمرانية مناسبة لدولة مثل اليمن يجب أن تحقق الأهداف التالية:

- أ- تحقيق التكامل بين أجزاء الحيز العمراني المكاني للدولة وخاصة بين إقليم الساحل ذو الامكانات المتعاضمة والمساحات الشاسعة وإقليم الداخل ذو الكثافات السكانية العالية والموارد المحدودة.
- ب- تخفيف حدة الفوارق والتفاوتات الإقليمية في مستويات التنمية العمرانية بين مناطق الدولة المختلفة.
- ج- تحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية بين المناطق المختلفة Inter-regional equity كأحد الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للتنمية العمرانية.

٣ أهمية صياغة استراتيجية للتنمية العمرانية في اليمن

ترجع الحاجة إلى صياغة استراتيجية للتنمية العمرانية يتم بمقتضاها توجيه التنمية المكانية على الحيز القومي للدولة على المدى الطويل للأسباب التالية:

- أ- التحول في وتيرة التحضر التي تشهدها الجمهورية نتيجة اندماج مناطق الدولتين في دولة واحدة واكتشاف النفط واتجاه الهجرة إلى بعض مراكز المحافظات الجنوبية مثل عدن والمكلا وتفضيل السكان العيش فيها، بالإضافة إلى استمرار معدلات نمو هذه المدن قد يتضاعف حجم كثير من هذه المدن مما قد يؤدي إلى تعقيد سبل التعامل مع كيفية تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.
- ب- جذب السكان من مناطق ومدن أقاليم المرتفعات إلى مراكز حضرية جديدة ذات مقومات تنموية واستثمارية متعاضمة، وكذا صياغة برنامج حضري استيطاني يهدف إلى توطين وإعادة توطين السكان لغرض رفع وتيرة التحضر البدائي العام في الدولة.
- ج- تفادي الكثير من الآثار السلبية المصاحبة للتحضر، خاصة إذا ما استمر التوسع السريع في حجم المدن الكبرى فإن هذه المشاكل قد تبرز بوضوح وقد تواجه هذه المدن الكبرى نفس المشاكل التي تواجهها المدن الكبرى الأخرى في العالم الثالث.

٤ مسيرة التنمية العمرانية في اليمن

في الحقيقة لا يوجد في العالم عدد كبير من الدول التي مرت بمسيرة مماثلة للتنمية العمرانية الذي مرت بها الدولة اليمنية في الوقت الراهن لعدة أسباب منها اندماج دولتين في كيان واحد تختلف في مسيرة النمو اختلافا كاملا وتتأثر استراتيجية كل دولة بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة مرور كل دولة بتجارب مختلفة عن الدولة الأخرى.

١/٤ التنمية في الأقاليم الجنوبية: "قبل الوحدة" [١]

قدرت مساحة أرض الجنوب بحوالي ٣٣٦٠٠٠ كم مربع وسكان يقدر بحوالي ٢,٠٥٩.٠٠٠ نسمة وحوالي ٣٣,٢% من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضرية والغالبية حوالي ٣/٢ السكان يقطنون المناطق الريفية أو بطبيعة بدوية. وتم تركيز الاستثمارات الرئيسية داخل وحول مدينة عدن فقد ظهرت عدن كمدينة متزعمة للبلاد كلها حيث شكلت حوالي ١٨% "حوالي السدس" من مجموع السكان و٤٥% "حوالي النصف" من سكان البلاد الحضر.

وظهرت هيمنة مدينة عدن الكبرى على المراكز الحضرية الأخرى في البلاد حيث إن حجم عدن الكبرى بلغ حوالي خمس مرات اكبر من المكلا الساحلية (العاصمة الثانية للبلاد) بين عواصم المحافظات رغم ما تمتلكه محافظة حضرموت من إمكانيات ضخمة للتمدن والتحضر مستقبلا نتيجة إمكانياتها الزراعية والنفطية. أما

محافظه لحج المتاخمة لمحافظه عدن والتي تشكل معها إقليما متجانسا واحدا بل وظهيرا الزراعي وإقليمها الكثيف ولديها ٤,٦% من مجموع سكان الحضر واكبر تجمع حضري يوجد في عاصمتها الحوطة بمجموع سكاني قدره ١٤٠٠٠ نسمة (إحصاء ١٩٨٠). أما محافظه ابين فظهرت في المرتبة الثالثة بالنسبة للتحضر إذ احتوت على ٨,٨% من مجموع سكان الحضر واهم مدنها عاصمتها زنجبار وتعتبر محافظه ابين هي الإقليم الواسع لمدينه عدن.

وخلاصه القول كان هناك مجموع كلى لحوالي ٢٤ مدينة كبيرة ومتوسطة وصغيرة في جمهورية اليمن الديموقراطية " سابقا " حسب التصنيف الرسمي ومسجل في كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية عام ١٩٨٠ مصنفه ومرتبه حسب حجم السكان.

٢/٤ التنمية في الأقاليم الشمالية: "قبل الوحدة"

بدأت عمليات التحضر في المحافظات الشمالية متأخرة حيث بدأت في الستينيات ووصلت نسبة التحضر عام ١٩٩٠ (عام الوحدة) ٢٣% (مقارنة بنسبة ٤٢% في المحافظات الجنوبية). وعدت هاتان النسبتان من المعدلات المتدنية تمثل المدن اليمنية الرئيسية فيها حوالي ١% فقط من إجمالي السكان حيث قدر معدل النمو في المدن الرئيسية بحوالي ١٠% سنويا ومعدل النمو الطبيعي ٣% وصافي الهجرة الداخلية إلى الحضر بنسبة ٧% سنويا^[٢].

وشكلت المدن صنعاء وتعز والحديدة مثلثا حضريا رئيسيا في اليمن الشمالي "سابقا" وتنافست مدنه على الاستقطاب الحضري والجذب السكاني من المدن والتجمعات المحيطة بهذا المثلث وتركزت كل الصناعة في البلاد بطبيعة الحال في هذه المراكز الحضرية أو حولها. وتأتى صنعاء العاصمة في المقدمة وتهيمن بشكل واضح على المشهد الحضري وتتحكم مركزيا بالإدارة والسياسة والاقتصاد ومثلت ١٢,٥% من مجموع سكان الحضر في عام ١٩٨٦ وحوالي ١٤,٢ عام ١٩٩٠.

أما نمط التجمعات في الشمال فهي متناثرة كنتيجة لارتباطها بالزراعة وقربها من الأراضي الزراعية حيث في عام ١٩٧٥ كان هناك ما لا يقل عن ٥٣٠٠٠ مدينة وتجمع ومجاميع سكنية صغيرة^[٣] كما لوحظ أن المجموع الكلي للمدن "الرئيسية والثانوية" التي سكانها أكثر من ٢٠٠٠ نسمة "حسب التصنيف الرسمي للمدن" ارتفع عددها من ٥٣ عام ١٩٧٥ إلى ٩٥ مدينة عام ١٩٨١^[٤]. ولا يوجد تصنيف رسمي للمدن المتوسطة رغم أهميتها العمرانية كهمزة وصل حضري بين المدن الثانوية والمدن الرئيسية.

أما التحضر "حسب المعايير الدولية" في اليمن يعتبر بدائيا وشادا حيث قدر أن ٢٩,٥% من نسبة التحضر يعود للنمو الطبيعي للسكان و ٤٦,٥% ترجع للهجرة إلى هذه المدن و ٢٤% بسبب التسلسل الحضري، وهو زحف المدن نحو القرى والتهامها وبذلك تدخل هذه القرى في النطاق الحضري لهذه المدن.^[٥]

كما لم يكن هناك استراتيجية للتنمية العمرانية للتجمعات حيث أن الحكومة تخطط لكثير من استثماراتها لمدن معينة من غير وضوح للتأثيرات العمرانية. وكان يجب أن توفر لذلك معلومات شاملة وهياكل تخطيطية (الآن غير موجودة) وإعطاء بعض الأقاليم والمدن أولوية في التنمية.

ورغم تبني خطط خمسية من قبل الدولة، إلا أن التطبيق الفعلي لأسلوب التخطيط قد ركز اهتمامه على البعدين الزمني والقطاعي في توزيع الاستثمارات دون الاهتمام بالبعد المكاني أدى إلى تعثر خطوات التنمية وصعوبة تحقيق الأهداف المرجوة الموضوعة بالخطة القومية.^[٦] كما إن كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية أدت إلى وجود نظام إقليمي غير متوازن للتجمعات الحضرية كما ان غياب سياسة حضرية شاملة اثر بشكل سلبي على التنمية.^[٧]

٣/٤ الوضع الحالي للتنمية العمرانية في اليمن الموحد

بلغ عدد السكان المقيمين في الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م (١٩٦٨٥١٦١) نسمة ، يتوزعون على (٢٠) محافظة إضافة إلى أمانة العاصمة. وبلغت نسبة الحضر ٢٨,٦% مقابل ٧١,٤% للريف.^[٨] وتعتبر نسبة التحضر في اليمن منخفضة للغاية وقي أسفل السلم الحضري للدول العربية. ففي السعودية مثلا بلغ التحضر فيها ٧٧,٢% وفي مصر ٤٨,٨% وفي سوريا

٥١,٨% حيث تقل كثيرا عن متوسط مستويات التحضر في الدول العربية الأخرى مثلا والتي بلغت ٥٦,٤% في عام ١٩٩٠م والأرقام أكبر^[٩]

في حين قدر عدد سكان الجمهورية اليمنية بموجب الإحصاء السكاني لعام ١٩٩٤ بحوالي ١٤ مليون نسمة (البنك الدولي ١٩٩٦) تتوزع على مساحة إجمالية تبلغ حوالي ٥٣٧ ٠٠٠ كيلو متر مربعاً (إيفاد ١٩٩٢) بمعدل نمو سكاني قدره ٣,٧% ومن المتوقع في حال استمرار اتجاهات النمو السكاني تضاعفهم إلى حوالي ٥٠ مليون نسمة خلال ١٩ عاماً. أكد ذلك تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٨ معتبراً ذلك التضاعف أحد التحديات الكبيرة أمام التنمية البشرية في اليمن.

وظلت أقاليم الجنوب في اليمن تعاني من اختلال النمو فيها، وقد ظلت لفترة طويلة حتى قيام الوحدة أقاليم طرد بسبب الأنظمة السياسية المتعاقبة، وكان من الأهمية بمكان تبني استراتيجية عمرانية مناسبة لتنشيطها من خلال استراتيجية لزيادة الجذب أو الاستقطاب Polarization وتركيز عناصر الجذب فيها وخلق أقطاب نمو فيها.

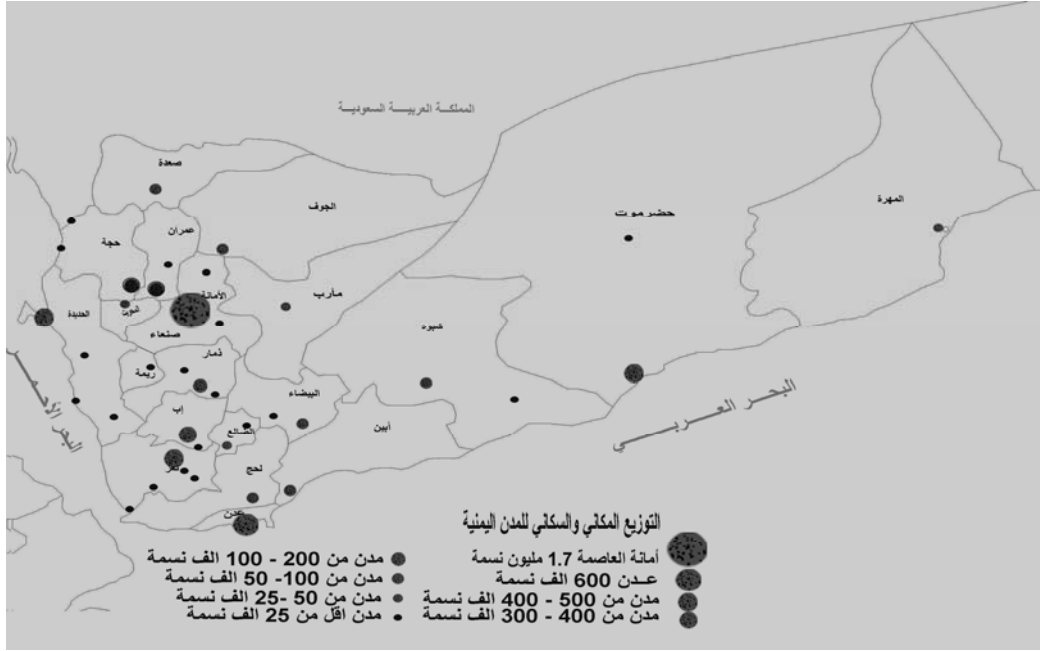
إن التوزيع العام للسكان وعمليات التحضر في حال تغير مستمر ينزح للاستقطاب وهجره من الريف إلى الحضر خاصة إلى الأقاليم الجنوبية بعد الوحدة حيث شكلت المدن الكبرى من هذه الأقاليم وخاصة المكلا وعدن أقطاب جذب لسكان المناطق الأخرى، وخاصة في المجال الصناعي والتجاري والسياحي بحكم وقوع هذه المدن على الجبهات المائية ومجانية الأرض الحضرية واستخراج النفط وفتح أسواق التجارة والتجارة الحرة فيها.

ومن المؤشرات الأولية لواقع الهجرة وحركة السكان، بالإضافة إلى حجم النمو العمراني والاقتصادي، يؤكد استقطاب مدن السواحل لهذا النمو حيث شهدت كل من عدن والمكلا المدن الرئيسية الساحلية تطورا ونمو مشهودا بعد الوحدة على حساب مدن الداخل مثل تعز واب وذمار المدن الرئيسية في أقاليم الشمال "سابقاً" حيث يقل فيها الاستثمار الصناعي والتجاري بشكل ملحوظ، وبقيت صناعات تهيمن على المشهد الحضري بحكم موقعها المركزي والسياسي. ويعود النمو المطرد في العواصم الساحلية الرئيسية وفي مقدمتها عدن والمكلا إلى انخفاض أسعار الأرض الاستثمارية ووقوعها على جبهات مائية وهي مواقع استراتيجية بالإضافة إلى توجه الدولة لتشجيع الاستثمارات في هذه المدن.

٥ نمط الاستيطان السكاني المكاني

بحسب إحصاء ٢٠٠٤ يلاحظ تباين واضح في نمط الاستيطان الحضري والريفي على مستوى الدولة. فبينما يلاحظ نمط الاستيطان الريفي وجود تركيز شديد لما يقارب من ٨٥% من إجمالي عدد القرى في أقاليم المرتفعات البالغ عددها ١٣٣ ألف تجمع، كما إن التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية للحضر، وهي في الغالب عواصم المحافظات متباينة، حيث إن أمانه العاصمة تميزت بحجمها الكبير الذي وصل إلى حوالي ١,٧ مليون نسمة، يليها مدينة عدن التي وصل حجمها حوالي ٦٠٠ ألف نسمة. وهناك مدن يتراوح حجمها بين ٤٠٠ ألف نسمة و ٥٠٠ ألف نسمة، وهي تعز والحديدة والمكلا. وهناك مدينة واحدة (مدينة اب) محصورة بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف نسمة، ثم المدن التي يتراوح سكان كل منها بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف نسمة، وهي ذمار وحجه وعمران، ومدن تتراوح بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف نسمة، وهي عواصم محافظات لحج وأبين والبيضاء وصعدة والجوف وشبوة، ومدن تتراوح بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف نسمة، وهي الضالع ومأرب والمحويت والمهرة، بالإضافة إلى عاصمة محافظة ريمة التي يصل حجم سكانها فقط ٣,٨ ألف (شكل ١). كما أن هناك ٣٣٢ مدينة وتجمع (غير عواصم المحافظات) صنفت رسمياً كتجمعات حضرية بغض النظر عن معيار الحجم أو الوظيفة الحضرية، بل بحكم دورها الإداري كمراكز للمديريات ومساويا لعدد مديريات الدولة.

يتضح من ذلك إن نمط الاستيطان الحضري بالدولة يتسم بالتحيز حالياً لصالح مدينة واحدة هي أمانة العاصمة. إلا أن انتشار المدن ذات الأحجام المختلفة على الحيز العمراني للدولة يؤكد وجود فرص لاختيار هذه المدن كمراكز نمو واستهدافها من خلال الاستثمارات المختلفة لغرض تحقيق أهداف التنمية العمرانية. أما بالنسبة للمراكز الحضرية فيعيش ما يزيد عن خمسة ملايين نسمة في المراكز الحضرية الرئيسية بما فيها عاصمة البلاد والعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وتنتشر أغلبية هذه المراكز الحضرية على امتداد المناطق المفتوحة والواقعة بين السلاسل الجبلية في هذا الإقليم (صنعاء، تعز، ذمار، اب، وصعدة... الخ) أو في السهول المحاذية للسواحل (عدن- المكلا- الحديدة... الخ).



شكل (١) التوزيع المكاني والسكاني للمدن اليمنية عام ٢٠٠٤

وبطريقة أخرى نلاحظ أن إقليم البحر العربي الذي يشكل من الناحية العملية امتدادا للصحراء العربية الشاسعة المعروفة بالربع الخالي بانخفاض الكثافة السكانية. ويتركز معظم السكان الذين يقطنون هذا الإقليم على امتداد منطقة وادي حضرموت وفي تمايز حاد عن إقليم البحر العربي يتسم إقليم البحر الأحمر بكثافة سكانية أعلى بكثير، حيث يقطن هذا الإقليم ٩٠% تقريبا من سكان الريف اليمني (البنك الدولي ١٩٩٦) أو ما يقارب ١٠ ملايين نسمة. ويتوزع معظم هؤلاء السكان على قرى معزولة ومدن صغيرة متفرقة تنتشر على امتداد السلسلة الجبلية الوعرة والمنحدرة السحيقة التي تشكل الملمح الأكثر بروزا في هذا الإقليم، حيث يتركز السكان في مناطق المرتفعات الشمالية والوسطى والجنوبية، ويتركز بالذات حول مدنها الرئيسية ويندر في المناطق الساحلية رغم المساحات الشاسعة وتركز الثروات الطبيعية فيها. وقد شهدت بعد الوحدة منافسة أقطاب النمو القائمة تجاذبها للسكان ومثلتها في المرتبة الأولى العاصمة السياسية صنعاء وفي المرتبة الثانية العاصمة الاقتصادية عدن.

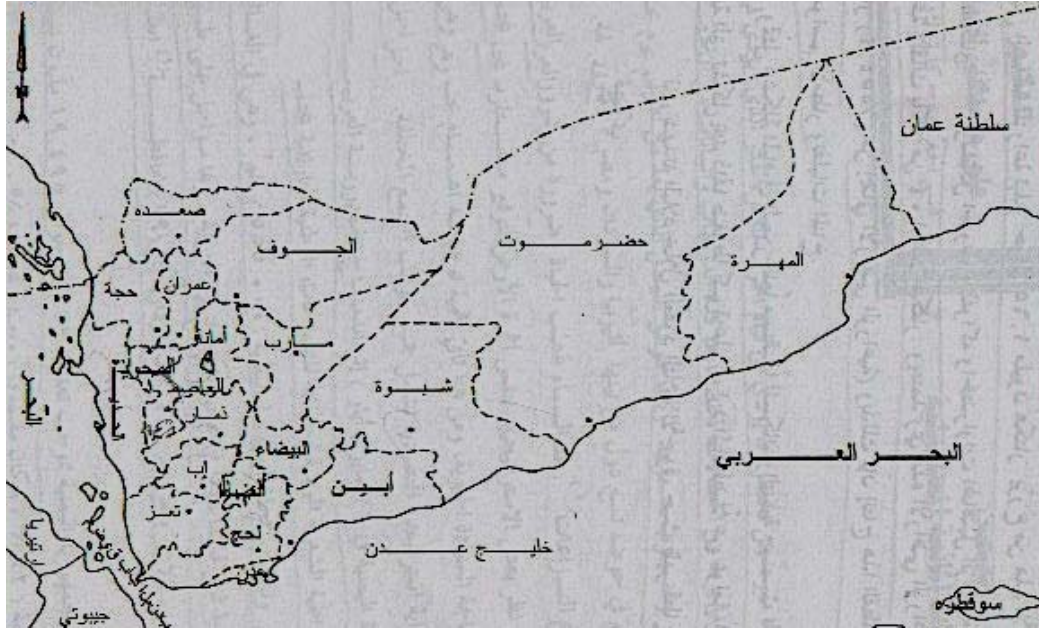
٦ المعوقات الأساسية للتنمية العمرانية في الدولة اليمنية

١/٦ التوزيع الإقليمي غير المتوازن للسكان

نجم عن التوزيع غير المتوازن خلال العقود الماضية أن شهدت بعض المراكز الحضرية تضخما سكانيًا. وأدى ذلك إلى تداخل سكاني في بعض المناطق الريفية وتكدس السكان في المناطق الحضرية حيث ارتفعت نسبة التحضر من ٢٣% عام ١٩٩٤ إلى ٢٨,٦% عام ٢٠٠٤.

٢/٦ وضع التقسيم الإداري الحالي

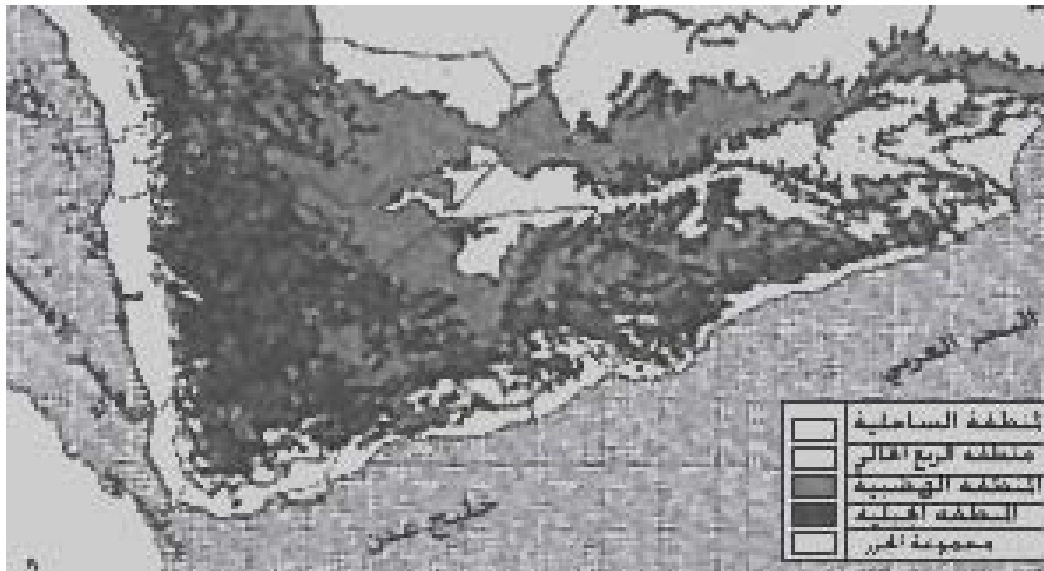
إن التقسيم الإداري الحالي لا يدعم موقف التنمية العمرانية في المستقبل و لا تصلح أن تكون أساسا لتخطيط إقليمي ناجح حيث أن الوحدات الإدارية الحالية لا تشكل أقاليم تخطيطية متكاملة كما تتداخل الحدود وتعوق حركة السكان ونشاطهم اليومي وتعطل بذلك الولاء المحلي وبالتالي التنمية العمرانية، كما أن عواصم المحافظات لا تشكل مراكز للتنمية العمرانية ولا تتوسطها بل تقع أحيانا في مواقع يصعب الوصول إليها، كما أن هذه الوحدات صغيرة الحجم محدودة الموارد والإمكانات والخبرات ولا تبرر الحكم المحلي (شكل ٢) [١].



(شكل ٢) التقسيم الإداري الحالي لليمن

٣/٦ الطبيعة الجغرافية

فرضت الجغرافيا في اليمن قيودا كبيرة على استغلال الحيز العمراني وأشغاله وبالتالي تنميته. وربما كانت اليمن من أتعس بلاد العالم حيث صعوبة الانتقال بين تجمعاتها العمرانية الكثيفة سببا من الأسباب الرئيسية التي فرضت العزلة على أنحائها المختلفة على مر العصور وترجع هذه الصعوبة إلى طبيعة أرضها الجبلية وانتشار الأودية التي تمزقها كل ممزق من أجل هذا فإن استعمال وسائل النقل الحديثة لم تنتشر بعد الانتشار الذي يخرج اليمن من عزلتها الطويلة^[١١]. ويمكن تقسيم الطبيعة الجغرافية لليمن إلى خمس مناطق أساسية (المنطقة الجبلية- المنطقة الهضبية- المنطقة الساحلية- منطقة الربع الخالي - مجموعة الجزر) و تتميز المنطقة الجبلية بأنها شديدة الارتفاع خاصة عند الحافة الغربية التي تتدرج في الارتفاع بين ٢٠٠ - ١٥٠٠ متر من الغرب إلى الشرق، وكذا عند الحافة الجنوبية التي ترتفع ارتفاعا شديدا إلى الشمال من خليج عدن (شكل ٣).^[١٢]



(شكل ٣) الطبيعة الجغرافية لليمن

٤/٦ أزمة المياه

إذا استثنينا القطاع الشرقي الأقصى من ارض اليمن وهو منطقة حضرموت والصحراء الشرقية وكذا القطاع الغربي الأقصى وهو سهل تهامة فإن بقية ارض اليمن تتألف من هضبة جبلية مزقتها الانكسارات والعيوب مما ساعد على تكوين العديد من الأخاديد والأودية والأحواض الجبلية وتعرف بمدن الأحواض الجبلية (القيعان) وهي واسعة الانتشار وقد قامت فيها مراكز حضارية هامه تعتمد أساسا على الإنتاج الزراعي منها صناعة وعمران وصعده وذمار ورداع ويريم واب وتعز. وتشير التقديرات إلى أن المدن اليمينية ستدخل في أزمة مياه صعبة وحاددة نتيجة للاستنزاف المتسارع للمياه الجوفية، خاصة مدن الأحواض والمهددة أحواضها بالانضوب مثل صنعاء وتعز والمكلا وصعدة ورداع.^[١٣] ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المياه هو إنشاء المصانع في المدن الأكثر ازدهارا بالسكان والأقل خزنا للمياه، بينما نرى في ظل أزمة المياه إن المناطق الواعدة لإنشاء المصانع هي المناطق الساحلية وذلك لمحدودية عدد السكان وكذا وجود مخزون جوفي يفوق المناطق المرتفعة والمتوسطة الارتفاع والأهم من ذلك هو إمكانية تحلية مياه البحر.^[١٤]

٥/٦ مدن الداخل وعبء الإنفاق على الدولة المركزية

بطبيعة الحال فإن الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الدولة المركزية تنعكس على طريقة الإنفاق على مناطق المدن الداخلية، وذلك بسبب عدم التوازن في توزيع هذا الإنفاق العام والاعتماد الزائد لسكان هذه المدن على الدولة في توفير الخدمات. ولقد اتضحت آثار تخصيص الإنفاق الحكومي بشكل حاد على المدن الداخلية في الدولة الحديثة.^[١٥]

٦/٦ كثافة التجمعات العمرانية والانتشار الواسع

إن كثافة التجمعات وخاصة الريفية منها وتركزها بشدة في إقليم المرتفعات وبمساحات محدودة وتناثرها على صفاحة الأقاليم الأخرى الفضاضة يعتبر ذلك عائقا أساسيا أمام أي تنمية عمرانية حقيقية ما لم يتم التدخل في تحديد أحجامها ومواقعها حيث بلغ عددها (إحصاء ٢٠٠٤) حوالي ١٣٣ ألف تجمع وحوالي ٩٠% من هذه التجمعات من الصغر حيث لا تزيد أحجامها عن ١٠٠٠ نسمة.

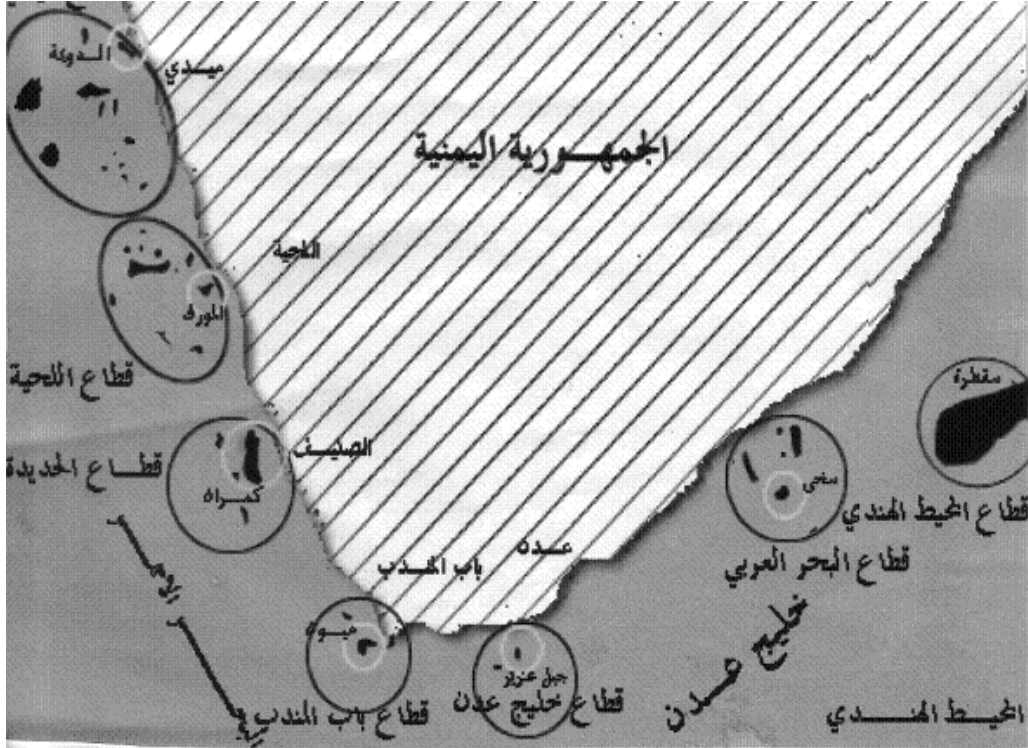
٧ المقومات الداعمة للتنمية العمرانية في اليمن

١/٧ الجزر اليمينية

أصبحت الجزر اليمينية بعد الوحدة تنتشر على امتداد الخريطة المائية وتعتبر إحدى الامكانيات الكامنة للتنمية وكذا الرديف الأساسي للشواطئ والأخوار الواقعة في نطاقاتها. وتمثل الجزر أقطاب ومراكز نمو جديدة للتنمية الإقليمية ومناطق محورية للاستقطاب العكسي للتنمية باعتبارها مشاريع إستراتيجية للتحويل من نظام التمركز إلى نظام الانتشار وتوطين السكان في مناطق التنمية الجديدة في المناطق الساحلية. ولا زال تنمية الجزر الحلقة المفقودة في برامج التنمية الشاملة رغم ما تشكله هذه الجزر من أهمية اقتصادية وإستراتيجية للدولة. حيث يصل عددها إلى أكثر من ١٦٠ جزيرة تكاد تكون خالية من السكان ومن أي تنمية حقيقية. وتنتشر هذه الجزر على طول الخريطة المائية في البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي وخليج عدن وتعتبر جزيرة سقطرى أهم هذه الجزر على الإطلاق. (شكل ٤).^[١٦]

٢/٧ مناطق الإقليم الساحلي

تتمتع مناطق هذا الإقليم بمقومات متعاضمة من أراض منبسطة زراعية و حضرية وفرة في المياه وثروة سمكية ونפטية وسهولة في الاتصال بين التجمعات المختلفة ووجود الطرق وإمكانية إنشاء السكة الحديد كمقومات جديدة سوف يقود إلى تنمية عمرانية ناجحة وكذا إعادة النظر في الاستراتيجيات القائمة، حيث يشتمل هذا الإقليم على مجموع السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وهي متصلة ببعضها البعض ومكونة شريط ساحلي وتمتد من الحدود العمانية باتجاه جنوب غرب إلى باب المندب ويتغير الاتجاه شمالاً حتى حدود السعودية ويبلغ طولها ٢٥٠٠ كيلو متر تقريباً، ويتراوح عرض هذه المنطقة بين ٣٠ - ٦٠ كيلو متر، ويمكن تصنيفها لغرض البحث إلى ٣ قطاعات رئيسية كالتالي:^[١٧]



(شكل ٤) الجزر اليمنية وانتشارها على الخريطة المانية

أ- القطاع الغربي: حيث يمتد سهل تهامة من الشمال إلى الجنوب بموازاة البحر الأحمر والذي ظل معبرا طوال العصور التاريخية وحتى الآن حيث قامت المدن منذ وقت مبكر كمحطات رئيسية على طول هذا الطريق تسير فيه حركة التجارة و حركة الحجاج. ومن المدن الهامة على امتداد هذا الطريق corridor المخا و موزع وحيس وزبيد وبيت الفقيه والمنصورية والضحي والزهره والحديدة وعبس وحرص.

ب- القطاع الشرقي: حيث تمتد الأراضي الصحراوية في اتجاه عام من الشمال إلى الجنوب بموازاة حضيض الجبال وعلى طول هذا الطريق قامت مدن اليمن القديمة ومن المدن الهامة على هذا الممر عواصم الدول التي حكمت اليمن في عهد ازدهارها القديم مثل مارب وشبوه.

ج- القطاع الساحلي الجنوبي: وهو ممر منبسط ساحلي تقع عليه مجموعة من مدن الموانئ الساحلية ويمكن تقسيمه إلى ما يلي :

- * ساحل حضرموت واهم مراكز النمو على هذا الساحل الذي يصل طوله ٧٢٠ كم هي قشن - سيحوت - الشحر - المكلا - بئر علي - بلحاف.
- * ساحل عدن واهم مدنه عدن ويمتد هذا الساحل بطول ٤٠٠ كم وهذا السهل صحراوي في معظم أجزائه عدا المناطق التي يخترقها وادي بنا في منطقتي ابين ووادي تبين الذي تمتاز دلتاه بخصوصيتها .

٣/٧ الثروة النفطية

دفع اكتشاف الثروة النفطية واستخراجها في إقليم حضرموت وكذا إنشاء المنطقة الحرة في مدينة عدن "الأقاليم الجنوبية" إلى جذب كثير من النازحين من مدن الأقاليم الشمالية التي كانت مدنها سابقا تشكل أقطاب جذب سكانية إلى الاتجاه بحركة معاكسة حيث عانت أقاليم الجنوب كثيرا ومثلت أقاليم طرد لفتترات متعاقبة بسبب الأنظمة السياسية واعتبرت حينها مدن الشمال مراكز امتصاص لهذه الهجرات.

٤/٧ شبكة الطرق ومشروع السكة الحديد

خط السكة الحديد مشروع مستقبلي تم طرحه مؤخرا ضمن استراتيجية إقليمية يربط دول غرب آسيا (دول المشرق العربي) واليمن وتتضمن الخطة محورين المحور (س ٢٥) المتجه شمال- جنوب من منفذ حرض في حدود السعودية مرورا بمدينة الحديدة والمخا وحتى باب المنذب والمحور (س ٩٠) المتجه شرق- غرب من منفذ شحن في حدود عمان مرورا بالمكلا وعدن حتى باب المنذب.

إن استمرار الدولة الاستثمار في إنشاء شبكة طرق حديثة بين أقاليم الدولة المختلفة سوف يؤدي إلى حدوث تغييرات هيكلية كبيرة للتجمعات العمرانية التي كانت معزولة نسبيا خاصة في المنطقة الشرقية والجنوبية من الدولة. كما إن إنشاء مشروع السكة الحديد القومي على طول الإقليم الساحلي والذي يربط اليمن بدول الجوار السعودية وعمان وبقية دول المشرق العربي سوف يشجع على ظهور مراكز ومحاور نمو جديدة.

٥/٧ اللامركزية والحكم المحلي

إن توجه الدولة حاليا نحو تطبيق اللامركزية سوف يدعم موقف التنمية العمرانية في المستقبل خاصة في حال إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وتحقيق نوعان من الوحدات الجديدة وحدات (أقاليم) لتحقيق اللامركزية وأخرى على المستوى (المحلي) للحكم المحلي.

٨ الإستراتيجية العمرانية المتبعة حاليا في اليمن

- تركيز الاستثمارات الحكومية في مجموعة محدودة من المدن الرئيسية وتأتي في المقدمة صنعا ثم عدن والمكلا مع اعتماد استثمارات هامشية لبقية المدن الرئيسية الأخرى.
- بالنسبة للمدن الثانوية يلاحظ أن التنمية العمرانية الحضرية المتبعة تتم عن طريق استراتيجية الانتشار الواسع فنجد المدن الثانوية منتشرة في كل المحافظات وبأعداد كبيرة بغض النظر فيما لو كان هذا الانتشار عادلا أو غير عادل.^[١٨]
- تكسب الأنشطة الإنتاجية الصناعية والخدمية والمالية في المدن الكبرى واعتبار الأنشطة الرعوية والزراعية المصدر الرئيسي للدخل لأبناء الريف ويندرج بين هاتين الصفتين المدن الثانوية كهزمة وصل بين الريف والحضر.

٩ البدائل المقترحة لاستراتيجيات التنمية العمرانية

تمثل اعتبارات التنمية المكانية بخطط التنمية القومية والوضع الإقليمي الحالي السابق استعراضه الأساس في تحديد طبيعة الاستراتيجية العمرانية، ويستعرض هذا الجزء بعض البدائل لاستراتيجية التنمية حيث يستند كل بديل على أحد الأهداف طويلة المدى لمسيرة التنمية القومية والعمرانية والأوضاع الحالية، ومع انه من الممكن استعراض الكثير من البدائل الاستراتيجية النظرية، إلا أن البدائل الاستراتيجية الممكنة والقابلة للتطبيق قد تكون قليلة إذا ما أخذنا ظروف وطبيعة التنمية باليمن، ويمكن الاستدلال على ذلك باستعراض البدائل التالية:

١/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى

اقتصرت سياسات بعض الدول في معالجة تركيز السكان والأنشطة في عدد محدود من المدن الكبرى، وتبني سياسة تدعو إلى اللامركزية وعليه صممت معظم برامج التنمية في كثير من الدول باستمرار نمو المدن الكبرى وتشجيع إمكانيات خلق فرص عمل فيها. لكن استمرار نمو المدن الكبرى بالمعدلات التي مرت فيها قد يؤدي إلى تعقد المشاكل التي بدأت تظهر بها هذه المدن في الوقت الحالي وظهور مشاكل جديدة قد يصعب حلها. واستحوذت هذه السياسات على رضا السياسيين نتيجة اقتناعهم بأن الكثير من عواصم الدول وخاصة دول العالم

الثالث هي ببساطة كبيرة للغاية، واستحوذ ذلك أيضا على رضا الأكاديميين في هذا المجال نتيجة اقتناعهم لوجود حجم أمثل للمدينة إذا تعدته بدأت بعده في التردى والتدهور العمراني.^[١٩]

ولا شك إن الاعتماد على هذه الاستراتيجية وحدها قد تظهر بعض المشاكل في حال تضخم هذه المدن الكبرى عن الحجم الأمثل، مما يضطر المخططين كما حدث في كثير من دول العالم الثالث إلى اختيار مواقع لمدن جديدة حول هذه المدن الأم القائمة وفي نطاق تأثيرها بهدف تخفيف الضغط عن المدن الكبرى والاستفادة من مزايا حجم السوق واقتصاديات النطاق التي تقدمها المدن الكبرى، لكن المشكلة تظل قائمة حيث انه مع مرور الوقت والتوسع العمراني تنحصر المسافات التي تفصل هذه المدن الجديدة والتتابع عن المدينة الكبرى وتتلاحم الكتلة الحضرية وتزداد تعقيدا مع المدى الطويل.

٢/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية من خلال مراكز النمو

يتم من خلال هذا البديل لاستراتيجية التنمية العمرانية تقليل الفوارق وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال نظام شبكة تجمعات الإقليم ويتطلب هذا البديل توجيه الاستثمارات الحكومية لخلق اقتصاديات متنوعة ومتكاملة في عدد معين من مراكز النمو الحضرية تتوفر بها مقومات النمو. ويرجع الأساس النظري لذلك البديل إلى أفكار العالم الاقتصادي "هيرشمان" Hirschman الذي يرى إن نركز الصناعات الأساسية ذات العلاقات الإنتاجية القوية الأمامية والخلفية backward & forward linkages في أحد المراكز الحضرية عادة ما يؤدي إلى قفزة كمية quantitative jump في مستويات النشاط الاقتصادي بالمركز الحضري مع إمكانية انتشار آثار تلك القفزة إلى المناطق المجاورة التي تقع في نطاق تأثيره.^[٢٠] ولا شك أن إتباع هذا البديل كاستراتيجية للتنمية العمرانية يؤدي عادة إلى التحيز واختيار المراكز الحضرية الكبيرة التي عاصرت نموا سريعا خلال الفترة الماضية لتوجيه الصناعات إليها انطلاقا من ضرورة تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في استخدام الموارد.

ومع إن هذه البديل قد يحقق توزيعا أكثر توازنا للسكان والأنشطة الاقتصادية بين عواصم الأقاليم في الدولة إلا انه قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة تجاه عواصم الأقاليم مما يؤدي بالتالي إلى زيادة فجوة التباينات بين أجزاء الإقليم الواحد intra-regional disparities ويعتبر هذا البديل أساس كاستراتيجية للتنمية العمرانية للدولة من خلال تحقيق الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة المختلفة، حيث أن المراكز الحضرية الرئيسية لازالت تعتبر صغيرة نسبيا في الدولة والتي تستحوذ على نسبة حوالي ٥٠% من إجمالي سكان الحضر.

وتتوزع هذه المراكز على محاور جغرافية محددة تمتد من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب حيث مدينة عدن وتعز في الجنوب واب وذمار في الوسط ومدينة صنعاء في الشمال والمكلا في الشرق ومدينة الحديدية في الغرب. وباستبعاد هذه المراكز الحضرية، قد تظهر معظم مدن الدولة الأخرى صغيرة من حيث حجم سكانها وقاعدتها الاقتصادية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية من خلال استقطاب هذه المراكز للهجرات من مناطق التركيز السكاني في المرتفعات الوسطى والشمالية ومدن الداخل المكتظة لخلق توازن إقليمي وبعث مدن إقليمية جديدة كأقطاب نمو في الأقاليم الجنوبية والشرقية المختلفة لغرض تنميتها وامتصاص وفورات التركيز الشديد في الأقاليم الشمالية والغربية كما إن تحريك السكان وإعادة تحريكهم هدف قومي لإلغاء الفوارق الحضرية بين الأقاليم وإبراز دور الاحتكاك الحضري بين الأقاليم المختلفة خاصة بعد الوحدة واندماج الدولتين.

٣/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية من خلال أقطاب الجذب المضادة ومحاور التنمية

تتعلق هذه الإستراتيجية بخلق مراكز جذب مضادة counter magnets للمدن الكبرى وبعيدا عنها وذلك بهدف تخفيف الضغط عن هذه المدن وتحقيق الانتشار في التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية فيتم من خلال توجيه تنمية مكثفة polarized development للاستثمارات تجاه مركز حضري قائم أو مدينة جديدة على مسافة غير قريبة من المدينة الكبرى التي تعاني من الضغط عليها.

وبدراسة الوضع الراهن للتوزيع المكاني للمراكز الحضرية بالجمهورية اليمنية أتضح إن إقليم عدن الكبرى من أكثر المناطق ملائمة لتدعيم إنشاء مدينة كبرى كمركز جذب مضاد للعاصمة صنعاء. أما على مستوى إقليم عدن الكبرى فتشير البيانات الحديثة إن حجم سكان مدينة عدن يبلغ ١٢ ضعفا لسكان الحوطة المدينة الثانية

عاصمة محافظة لحج القريبة منها التي تقع في نطاق الإقليم، ويظهر المثلث الحضري الذي تشكله مدن "الحوطة - الوهط - صبر" مرشح قوي كمركز جذب مضاد لاستقطاب سكان إقليم عدن الريفيين والقرى المحيطة ذو الرغبة القوية في التوجه والإقامة في مدينة عدن ، حيث تتواجد في هذا المثلث الحضري بعض مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصحية المتخصصة والأنشطة التجارية إضافة إلى ذلك فإن هذا المثلث الحضري يقع في وسط الحوطة أهم المناطق الزراعية باليمن .

وعلى الرغم من جاذبية هذا البديل إلا إن تطبيقه يجعل منه نموذجا يقتصر على تحقيق لامركزية التنمية بعدد محدود من المراكز الحضرية وبالتالي لا يمثل في حد ذاته استراتيجية متكاملة حيث ان توجيه المزيد من الاستثمارات والموارد على مدى طويل لمركز حضري واحد أو اثنين كمراكز جذب مضادة يجعل مثل هذا التوجه أقل البدائل قدرة على تحقيق العدالة في نشر فرص التنمية العمرانية بين مناطق الدولة.

وبالتمعن في نمط توزيع التجمعات السكانية قد تنطبق هذه الاستراتيجية على الإقليم الحضري لمدينة صنعاء والإقليم الحضري لعدن الكبرى ولكن لا يمكن اعتماده كسياسة عامة. أما بالنسبة لاستراتيجية التنمية من خلال محاور النمو. تؤكد البيانات المتاحة والدراسة الخاصة بنمط التنمية بالدولة عن وجود إمكانات قوية وكفيلة بتدعيم محاور للتنمية العمرانية في المدى القصير، ويوجد في الوقت الحالي مجموعة من المحاور التنموية أخذة فعلا بالتكوين وبالمناطق التالية:

- في إقليم عدن الكبرى في الحيز المكاني الممتد من مدينة عدن "محافظة عدن" شمالا في اتجاه مدينة- الحوطة عاصمة "محافظة لحج" وعلى امتداد ساحل أبين في اتجاه مدينة زنجبار عاصمة "محافظة أبين".
- في مدينة تعز والامتداد المحوري الصناعي وكذا الكتلة العمرانية في اتجاه القاعدة.
- في مدينة الحديدة واتجاه محاور النمو التجارية في اتجاه مدينة باجل.

١٠ نحو استراتيجية جديدة للتنمية العمرانية في اليمن

هناك تساؤلات حول ماهية السياسات التي ينبغي اتخاذها وتنفيذها لتحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة وتائر التنمية، وهي تساؤلات تتعلق بالتنمية المكانية والتوزيعات المستقبلية فمثلا ألا يخشى من تكون تركيز النمو العمراني في عدد محدود من المدن الكبيرة " صنعاء - عدن -المكلا- الحديدة - تعز - اب - ذمار" منذرا بمشاكل تحد من الجهود الرامية لتحقيق التنمية العمرانية والمساواة في توزيع عادل لكافة مناطق الدولة. و الواقع العملي يبدو واضحا حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي مسار نمط المدينة المسيطرة صنعاء في شمال اليمن وعدن في الجنوب، لكنه اخذ يتراجع أبان العقد الحالي، وظهرت بوادر لظهور مدن مؤهلة لتصبح مدن كبرى في المستقبل المنظور مثل " عدن والمكلا" وعلى المدى الطويل مثل " مأرب والمخا".

ويجب أن تتضمن استراتيجية التنمية العمرانية في الدولة اليمنية الأتي :

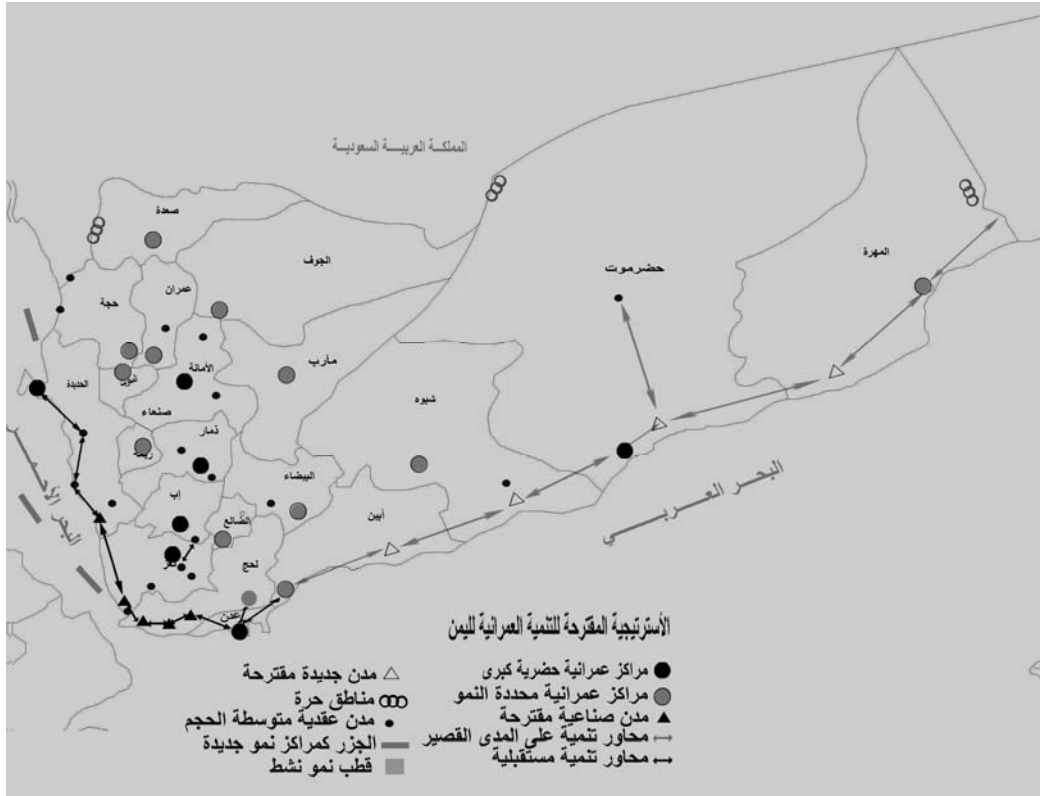
- ١- السياسات المؤثرة على نمط توزيع السكان والمدن.
- ٢- البدائل الاستراتيجية التي يتم بمقتضاها علاج المشاكل المترتبة على استمرار زيادة تركيز السكان في المدن الكبيرة الذي سوف يؤثر تضخمها عكسيا على التنمية.
- ٣- المشاكل المترتبة على التفاوتات العمرانية في مستويات التنمية وتوزيع الخدمات والمرافق والسياسات المتبعة لإعادة التوزيع المكاني لغرض التنمية.

١١ النتائج و التوصيات

يتضح من التحليلات السابقة إن أي من البدائل التي تم استعراضها لا يشكل في حد ذاته استراتيجية عمرانية متكاملة. وعليه يتبين إن الاستراتيجية المقترحة يجب ان تكون خليطا أو تهجينا Hybrid من البدائل التي تم استعراضها. ويرجع ذلك أساسا إلى أن استراتيجيات التنمية العمرانية ما هي إلا استراتيجيات خاصة بإعادة التوزيع المكاني للسكان والأنشطة من خلال تغيير الأولويات الخاصة بالتوزيعات المكانية للاستثمارات. وبهدف تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية فإن بعض الاستراتيجيات تركز على النمو الحضري وتوجيه الاستثمارات تجاه عدد محدود من المدن. وبهدف تحقيق أعلى قدر من العدالة في فرص التنمية بين الأقاليم فإن بعض

الاستراتيجيات تدعو إلى ضرورة الانتشار المكاني للاستثمارات. ولذا فلا توجد استراتيجية مثالية يمكن تطبيقها عالمياً.

وبتقييم البدائل المقترحة مسبقاً والأخذ بالاعتبار للواقع الخاص بالوضع الحالي للتنمية المكانية والأهداف الاقتصادية بعيدة المدى فإن أهم عناصر الاستراتيجية العمرانية لدولة اليمن يجب أن تشمل على ما يلي (شكل ٥):



شكل (٥) الإستراتيجية المقترحة للتنمية العمرانية لليمن

١- لتخفيف الضغط على المدن الكبرى وتفاقمها على المدى الطويل يجب أن لا يركز النمو على مدينة أو مدينتين، ولكن يجب تطوير المدن الكبرى القائمة في الدولة، وجعلها رؤوس إقليمية تنتشر على طول البلاد والتي تصل إلى ٧ مدن مع تحديد إجماع مثلى لها، حيث تعتبر المدن الكبرى الحالية على الأقل في الوقت الحاضر وفي ظروف وإمكانات محدودة خاصة في دولة مثل اليمن تنزع إلى مسيرة التحضر من أفضل الأماكن للاستثمارات وكذا في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الموجهة للاستهلاك ويسهل فيها استخدام وسائل التقنية الحديثة.

٢- تبني استراتيجية تقوم على اختيار (نقط عقدية) تكون مراكز للتنمية العمرانية الحضرية في مختلف المناطق على أساس تحديد بعض المدن الثانوية التي تتوسط مناطق التكدس السكاني أو تكدس في النشاط الاقتصادي وتركيز الاستثمارات فيها لتصبح نقاط تجميع واستقطاب حضري. ويمكن تحديد ثلاث إلى أربع مدن في كل محافظة أو إقليم في إطار التنمية العمرانية الشاملة.

٣- تحديد الأحجام المثلى للمدن الكبرى والحد من تضخم المدن المهدهدة بجفاف أحواضها المائية ومنها صنعا وتعز والحد من انشأ المصانع فيها وإقامة المصانع في المناطق الساحلية الذي سيكون عاملاً مساعداً في حل أزمة المياه وفي سهولة تصدير منتجات هذه المصانع إلى الدول الأخرى بحكم قربها من موانئ التصدير.

- ٤- تحقيق أكبر قدر في مستويات التنمية بين المناطق من خلال توجيه التنمية للمدن الثانوية "المتوسطة والصغيرة" وهي التجمعات السكانية الحضرية التي يتراوح سكانها "أكثر من ٥٠٠٠ نسمة" لغرض تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن الرئيسية والمناطق الريفية، مع التحكم في معدلات نموها المستقبلية.
- ٥- إبراز محاور النمو الواعدة وخاصة بين المدن الكبرى في المناطق الساحلية وربطها بشبكة طرق متكاملة وقوية مع هذه المدن وكذا إنشاء مشروع السكة الحديدية كخط إقليمي بين اليمن والدول المجاورة كل ذلك سوف يساعد على تشكل محاور نمو جديدة على المدى القصير والمتوسط والطويل كالتالي:
- ٥-١ محاور التنمية الجديدة الناتجة عن انشأ المناطق الحرة (صناعية وتجارية) في مناطق الحدود مع دول الجوار.
- ٥-٢ في إقليم عدن الكبرى في الحيز المكاني الممتد من مدينة عدن "محافظة عدن" شمالاً في اتجاه مدينة- الحوطة عاصمة "محافظة لحج" وعلى امتداد ساحل أبين في اتجاه مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين.
- ٥-٣ في مدينة تعز والامتداد المحوري الصناعي في اتجاه مدينة القاعدة.
- ٥-٤ في مدينة الحديدة واتجاه محور النمو التجاري والصناعي في اتجاه مدينة باجل.
- ٥-٥ محور تنمية متعدد الموارد والإمكانات في المنطقة الواقعة بين الحديدة- المخا - باب المندب- عدن- بير علي- المكلا وهو محور نشط يطل على مجموعة من الموانئ التجارية والسياحية الهامة وأيضاً الجزر بالإضافة إلى الخط الساحلي القائم ومن المتوقع أن يكون أكثر نمواً عند تنفيذ خط السكة الحديد وإنشاء المدن الجديدة على طول هذا المحور.
- ٥-٦ مدن صناعية مقترحة في المنطقة الواقعة بين باب المندب وخليج عدن.
- ٦- اعتبار الجزر مراكز وأقطاب نمو جديدة للتنمية العمرانية واعتبارها إمكانات كامنة للاستقطاب العكسي للتنمية، وأهم هذه الجزر على الإطلاق جزيرة سقطرى واعتبارها قطب نمو مستقبلي نشط من خلال تركيز الاستثمارات فيها.
- ٧- التركيز على التنمية الريفية من خلال اختيار قرى كبيرة تتوسط التجمعات الريفية كمراكز لهذه التجمعات لتكون نوى للتنمية الريفية حيث من الصعوبة تنمية جميع القرى المنتشرة والمتناثرة على السطح الجغرافي للدولة.
- ٨- التركيز على مدن الموانئ في الإقليم الجنوبي والإقليم الغربي الرئيسية التي تطل على سواحل البحر العربي وخليج عدن و البحر الأحمر وأهمها المكلا وعدن والمخا والحديدة وهي مدن سواحل مؤهلة لأن تكون نوايا صناعية وأقطاب جذب لغرض تنمية الإقليم الشاسع ذو الكثافات المنخفضة ولتمييزها الإستراتيجي.

المراجع

- (١) كتاب الإحصاء السنوي لجمهورية اليمن الديموقراطية لعام ١٩٨٠ .
- (٢) الأمم المتحدة : منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ١٩٩٧ ، ص ٣٤٢
- (3) Von Rabena, Burkhard: **Secondary Cities Sector Study**, MMH. GTZ, Sanaa, 1980, p. 30
- (4) Von Rabena, Burkhard: *ibid*, p. 33
- (5) Von Rabena, Burkhard: *ibid*, p. 26
- (٦) محمد علي محمد : التخطيط ومشكلة التفاوتات الإقليمية في الجمهورية العربية اليمنية ، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨ القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص.٢٣
- (7) Konzman, Klaus. R: **Planning Assistance for Yemen**,- GTZ, 1987, p. 6.
- (٨) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤ ، كتاب الإحصاء ٢٠٠٤ ، الجهاز المركزي للإحصاء.

- (٩) صالح الهذلول وآخرون، **التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، دار السهن ، الرياض ١٩٩٨ ، ص ٤٢٤-٤٢٥.
- (١٠) خليل ناشر ، تقسيم اليمن إلى أقاليم تخطيطية المشكلة والمنهج، **مجلة العلوم والتكنولوجيا**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ٢٠٠٣، ص ٥٠.
- (١١) متولي محمد، **جغرافيه شبه جزيرة العرب**، الجزء الثالث ، **جغرافيه اليمن الشمالي** ، مكتبه الانجلو المصرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٢.
- (١٢) عوض إبراهيم الحفيان ، **الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية** ، عوامل التباين والتالف في البيئة اليمنية ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٥.
- (١٣) الهيئة العامة للموارد المائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء ١٩٩٢ ص ٣.
- (١٤) عبد الله عبد الجبار حسن، **أزمة المياه في اليمن وتأثيرها على التنمية**، مركز عبادي للنشر، ٢٠٠٢ ، ص ١١١ - ١١٢
- (15) Mellor, R: Urban Sociology in an Urbanized Society, **British Journal of Sociology**, 1975, p. 93
- (١٦) خليل ناشر، إستراتيجية التنمية العمرانية للجزر اليمنية، **أبحاث الندوة العلمية الثانية، الاستراتيجية التنموية لأرخبيل سقطرى والجزر اليمنية الأخرى**، المجلد الثاني، جامعة عدن، ٢٠٠٣، ص ٨١ .
- (١٧) أبو العلا محمود، **جغرافيه شبه جزيرة العرب**، الجزء الرابع، **جغرافيه اليمن الديمقراطية الشعبية**، مكتبه الانجلو المصرية، ١٩٨٨ ، ص ٢١-٢٢
- (١٨) عبد العزيز السقاف، **التنمية الحضرية في الجمهورية اليمنية**، وزارة البلديات والإسكان، صنعاء ، ١٩٨٧ ، ص ١١٩
- (19) Derwent, D. F: **Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning**, MIT Press, Cambridge, 1975 pp. 547-548.
- (20) Hirschman A. O: **Inter-Regional and International Transmission of Economic Growth**, The Free Press, New York, 1970, pp 105-106